

تقرير مراقب الحسابات
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢١
لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية)
 قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بما عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات الحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

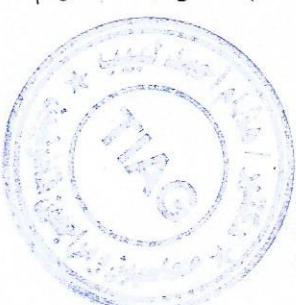
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة . وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المراقبة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة في ٢٠٢١/٦/١٥

محاسبون ومراجعون قانونيين
 دكتور / شام أحمد لبيب وشركاه TIAG
 زميل جمعية الضرائب المصرية
 سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨
 سجل بالبنك المركزي رقم ٢٢٥
 س.٢٠١٣ م.٠٠



٢٠٢٠ دiciembre ٣١ الإيضاح ٢٠٢١ مارس ٣١

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الأصول

الأصول المتداولة

١٦٥,٣٥٥	١٦٣,٨٣١	(٣)	القديمة وما في حكمها
٦,٦٧٤,٦١٩	٧,٥٥٣,٢٦٣	(٤)	العملاء وأوراق القبض
١٢٢,٩١٣	١٣٠,٣١٣	(٥)	مدينون وارصدة مدينة أخرى
<u>٦,٩٦٢,٨٨٧</u>	<u>٧,٨٤٧,٤٠٧</u>		<u>مجموع الأصول المتداولة</u>

الأصول غير المتداولة

١٧٠,٨٢٣	١٦١,٠٠٨	(٦)	أصول ثابتة (بالصافي)
٧,٢١١,١٠٠	٦,٨٥٠,٥٤٥	(٧)	أصول غير ملموسة
١,٥٦٢,٣٣٩	١,٥٦٢,٣٣٩		مشروعات تحت التنفيذ
<u>٨,٩٤٤,٢٦٢</u>	<u>٨,٥٧٣,٨٩٢</u>		<u>مجموع الأصول غير المتداولة</u>
<u>١٥,٩٠٧,١٤٩</u>	<u>١٦,٤٢١,٢٩٩</u>		<u>إجمالي الأصول</u>

حقوق الملكية

٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	(٨)	رأس المال المدفوع
٣٩,٩٢٨	٦٠,٨٥٧		احتياطي قانوني
(٣,٩٤٠,٠٠٠)	(٢,٧٩٧,٢٧٧)		الخسائر المرحلة
١,١٦٣,٦٥٢	٣٠٠,٦١٥		أرباح (خسائر) الفترة
<u>٧,١٨٧,٦٠٨</u>	<u>٧,٤٨٨,٢٢٣</u>		<u>مجموع حقوق الملكية</u>

الالتزامات

٢٦,٥٠٠	٢٦,٥٥٠	(٩)	الالتزامات غير المتداولة
<u>٢٦,٥٠٠</u>	<u>٢٦,٥٥٠</u>		<u>مجموع الالتزامات غير المتداولة</u>

الالتزامات المتداولة

٥٤٦,٧٦٩	٧٧٣,١٢٣	(١٠)	دائنون وارصدة دائنة أخرى
٦٨٨,٦١٨	٦٧٥,٨٠٠	(١١)	موردين وأوراق دفع
٧,٤٥٧,٦٠٤	٧,٤٥٧,٦٠٤	(١٢)	جارى المساهمين
٨,٦٩٢,٩٩١	٨,٩٠٦,٥٢٧		<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>
<u>١٥,٩٠٧,١٤٩</u>	<u>١٦,٤٢١,٢٩٩</u>		<u>مجموع الالتزامات وحقوق الملكية</u>

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١٩) إلى إيضاح رقم (١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

تقرير مراقب الحسابات مرافق

المدير المالي

مكتوب باليد

العضو المنتدب

المؤشر للبرمجيات والنظم المعلوماتية

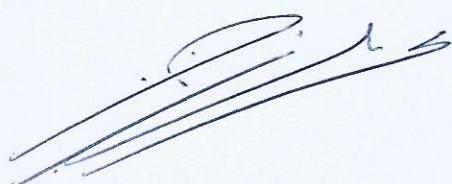
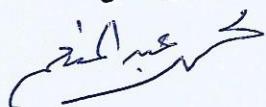
الفترة

من ١ يناير ٢٠٢٠	من ١ يناير ٢٠٢١	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
إيرادات النشاط			
٨٨٧,٦٢٥	١,٨٧١,٠٠٤		
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠		إيجارات
(٤٤١,٥١٣)	(٥٤٤,٧٢١)		<u>يخصم</u>
<u>٥٢١,١١٢</u>	<u>١,٤٠١,٢٨٣</u>		تكلفة النشاط
(٦٣,٦٣٩)	(٣٠٢,٩٤٠)		المصروفات التسويقية
(٤,٨٨٦)	(٩,٨١٥)	(أ / ٣)	اهمال اصول ثابتة
(٨٢,٠٣٨)	(٣٦٠,٥٥٥)	(ب / ٣)	استهلاك اصول غير ملموسة
(٣١٧,٢٣٤)	(٤٢٧,٣٥٨)	(١٣)	مصروفات ادارية و عمومية
<u>٥٣,٣١٥</u>	<u>٣٠٠,٦١٥</u>		صافي الارباح (الخسائر) قبل الضرائب
<u>٥٣,٣١٥</u>	<u>٣٠٠,٦١٥</u>		صافي الارباح (الخسائر) بعد الضرائب
<u>٠,٠١</u>	<u>٢٠,٠٤</u>	(١٤)	نصيب السهم في الارباح (الخسائر)

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١٩) إلى إيضاح رقم (١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

المدير المالي


من ١ يناير ٢٠٢١ من ١ يناير ٢٠٢٠
إيضاح إيضاح
٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠٢١

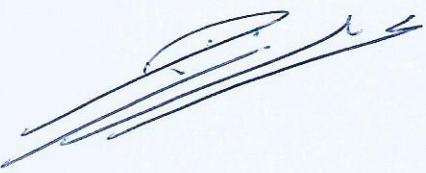
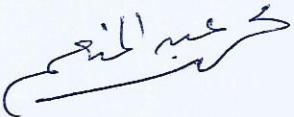
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٥٣,٣١٥	٣٠٠,٦١٥	صافي أرباح (خسائر) الفترة
.	.	الدخل الشامل الآخر
.	.	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
.	.	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
.	.	تنمية التدفق النقدي
.	.	الإرباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
.	.	نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة
.	.	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى
.	.	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
<u>٥٣,٣١٥</u>	<u>٣٠٠,٦١٥</u>	أجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١٩) إلى إيضاح رقم (١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

المدير المالي

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	رأس المال	احتياطي قانوني	الخسائر المرحلة	ارباح (خسائر) الفترة	الإجمالي
٢٠٢٠٠٢٤,٩٩٦	٩,٩٢٤,٠٢٨	١٩,٠٠٠	(٤,٣٣٧,٦٣٨)	٤١٨,٥٦٦	٦,٠٢٣,٩٥٦
٢٠٩٢٨	٢٠٩٢٨			(٢٠,٩٢٨)	٠
٣٩٧,٦٣٨	٣٩٧,٦٣٨			(٣٩٧,٦٣٨)	٠
٥٣,٣١٥	٥٣,٣١٥			٥٣,٣١٥	٥٣,٣١٥
٢٠٢٠٠٢٤,٩٩٦	٩,٩٢٤,٠٢٨	٣٩,٩٢٨	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	٥٣,٣١٥	٦,٠٧٧,٢٧١
٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	٣٩,٩٢٨	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	١,١٦٣,٦٥٢	٧,١٨٧,٦٠٨
٢٠٩٢٩	٢٠٩٢٩		(٢٠,٩٢٩)		٠
١,١٦٣,٦٥٢	١,١٦٣,٦٥٢			(١,١٦٣,٦٥٢)	٠
٦٠,٨٥٧	٩,٩٢٤,٠٢٨	٦٠,٨٥٧	(٢,٧٩٧,٢٧٧)	٣٠٠,٦١٥	٣٠٠,٦١٥
٢٠٢٠٠٢٤,٩٩٦	٩,٩٢٤,٠٢٨				٧,٤٨٨,٢٢٣

بيانات المرفقة من إيضاح رقم (١) إلى إيضاح رقم (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالي

محمد العز

العضو المنتدب

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

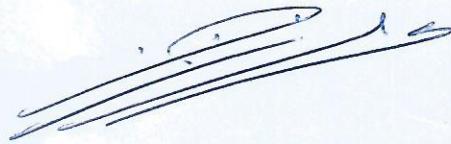
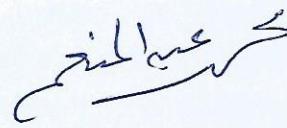
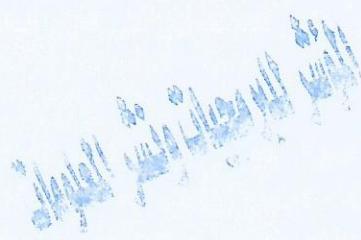
شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية وتعديلاتها " شركة مساهمة مه
قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

<u>من ١ يناير ٢٠٢٠</u>	<u>من ١ يناير ٢٠٢١</u>	<u>إيضاح</u>	<u>(جميع المبالغ بالجنيه المصري)</u>
<u>الى ٣١ مارس ٢٠٢٠</u>	<u>الى ٣١ مارس ٢٠٢١</u>		<u>أنشطة التشغيل</u>
٥٣,٣١٥	٣٠٠,٦١٥		صافي أرباح (خسائر) الفترة
			<u>تعديلات لتسوية صافي الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٤,٨٨٦	٩,٨١٥	(١/٣)	أهلاك الأصول الثابتة
٨٢,٠٣٨	٣٦٠,٥٥٥	(٢/٣)	استهلاك اصول غير ملموسة
١٤٠,٢٣٩	٦٧٠,٩٨٥		<u>خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل</u>
(٢٨٥,٨١٠)	(٨٧٨,٦٤٤)		التغير في العملاء وأوراق القبض
(٢,٨٩١)	(٧,٤٠٠)		التغير في المدينون والارصدة المدينة الأخرى
١٣٤,٨٧٣	٢٢٦,٣٥٤	(١٠)	التغير في دالنون وارصدة دائنة أخرى
	(١٢,٨١٨)		التغير في الموردين وأوراق الدفع
.	.		التغير في المشروعات تحت التنفيذ
(١٣,٥٨٩)	(١,٥٢٤)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
			<u>أنشطة الاستثمار</u>
(٥,٣٠٠)	(٠)	(١)	مدفوعات لشراء أصول الثابتة
(٥,٣٠٠)			صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
(١٨,٨٨٩)	(١,٥٢٤)		صافي التدفقات النقدية خلال الفترة
٣٦,٩٨٨	١٦٥,٣٥٥		النقدية وما في حكمها في أول الفترة
١٨,٠٩٩	١٦٣,٨٣١	(٣)	النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

الإضافات المرفقة من إيضاح رقم (١) إلى إيضاح رقم (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

المدير المالي

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ولائحته التنفيذية، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرامج وأنظمة الحاسوبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها وانتاج المحتوى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافة والانترنت وعلى السرقة الحصول على التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها

مقر الشركة في ١ ش أحمد كامل - المعادي - القاهرة

تم تشكيل لجنة لتقييم أصول و خصوم الشركة بغرض تغيير الشكل القانوني من شركة توصية بسيطة الى شركة مساهمة مصرية وقد انتهت اللجنة في تقريرها الى أن صافي حقوق الملكية لشركة الاولى للبرمجيات (محمد علي باز وشركاه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٧٠٧٣,٠٠٠ جنيه واتخذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أساساً للتقييم وفقاً للقيمة الدفترية في ذلك التاريخ .

السنة المالية

تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجاري وحتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

أسس إعداد القوائم المالية

أ- الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بإصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديل وإلغاء بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة، على أن يتم تطبيق تلك المعايير لفترات المالية التي تبدأ في أول يناير ٢٠٢٠، وتقوم الشركة حالياً بدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة وفيما يلي بيان تلك المعايير :

معايير تم إستبدالها

معايير المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات المنقدية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية - العرض" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الإعتراف والقياس" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "ميزايا العاملين" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية - الإقصادات" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعة".

معايير تم تعديلاها

معايير المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"، معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "تصيير السهم في الأرباح" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحظوظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

معايير تم الغاؤها

معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء"؛ معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

معايير جديدة

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"، وضافة تقسيم محاسبي مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

وتلخص أهم تعديلات في الثلاث معايير الجديدة والتي سيتم العمل بها لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠ فيما يلي:

معايير المحاسبة رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً في نفس التوقيت.

يتضمن المعيار فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال كـ إداره الأصول من خلاله وخصائص تدفقاته النقدية.

يستبديل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) نموذج "الخسارة المتبدلة" في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج "الخسارة المستقبلية المتوقعة".

معيار المحاسبة رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معاً في نفس التوقيت.

يضع هذا المعيار إطار مفاهيم شامل بتحديد مبلغ وتوقيت الاعتراف بالإيراد ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ويعادل معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء".

معايير المحاسبة رقم (٤٩) "عقود التأجير"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، ويتم تطبيقه مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) يقدم للمستأجرين نموذج وحد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالإعتراف بالأصل المتعلق بحق الإستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد اعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة.

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكالفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج- عملاً التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملاً التعامل للشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

د - استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

٢- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي:

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرفية في ذلك التاريخ وتدرج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل، وأما الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها لا يعاد تقييمها.

ب- أساس القيد المحاسبي

يتم التسجيل في الدفاتر طبقاً لأسس الاستحقاق

الأصول الثابتة وإهلاكتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأضمحلال في قيمتها، فيما عدا الأراضي والأصول تحت الانشاء والتي تظهر بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويبداً إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها.

يتم إعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية، كما يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة (النفقات اللاحقة لاقتناء الأصل) بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء تميدها لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين وباقى التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للاستخدام والتشغيل. ويبداً إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشأت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

يتم إهلاك الأصول الثابتة باتباع طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول بحيث يتم توزيع تكلفة الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر، ووفقاً للأعمار الإنتاجية السنوية المقدرة التالية:

النسبة	الأصل الثابت
%١٠	أجهزة اتصال
%٢٠	أجهزة حاسب آلي
%١٢,٥	الأجهزة الكهربائية
%٦	أثاث
%١٥	وسائل نقل
%٥	عقارات

يتم الاعتراف بالربح و الخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق ما بين القيمة ال碧عية وصافي القيمة الدفترية بثائمة الدخل

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن الأنشئ المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

ج- الأضمحلال في الأصول الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أية مؤشرات على احتمال حدوث الإضمحلال في قيمة الأصول وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة هذا الأصل - إن وجد - وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي ينتمي إليها هذا الأصل .

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديد فائدة يتم أليضاح تحديد الأصول العامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت معقول على هذه الوحدة ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو الاستخدامية أيهما أكثر .

وبتم تحديد القيمة الاستخدامية باتباع طريقة الخصم لمبلغ التدفقات التقنية المتوقع تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات . وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة المتعلقة بهذه الأصول حيث أن تقديرات التدفقات المالية المستقبلي لم يتم تعديلاها .

إذا تم تحديد أن القيمة الاستردادية للأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفي هذه الحالة يتمك إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في ثيمة تلك الأصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم .

إذا تم إلغاء الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم في فترة لاحقة يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذي لا تتعدي فيه صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الإتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كربح ، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم .

د- تحصيل الأيراد

يتم الاعتراف بالأيراد عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذي تم تنفيذها من هذه الخدمة حتى تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ الخدمات بدقة في حالة امكانية قياس الأيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتفق منافع اقتصادية ، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل درجة اتمام الخدمات بالإضافة إلى التكاليف التي تم تكبدتها وكذلك الازمة لاتمام الخدمة ، و يتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

و يتم الاعتراف بالأيراد من دخل فوائد الودائع على أساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

د- توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزان في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها .

د- تكلفة الاقراض

يتم الاعتراف بتكلفة الاقراض على القروض في قائمة الدخل .

د- عملاء ومدينون وأوراق قرض وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافي بعد خصم المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بتكلفة مخصوصا منها خسائر الإضمحلال في القيمة.

د- مشروعات تحت التنفيذ

يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتاء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح بالأصل الثابت مؤهلا للإستخدام يتم إضافة قيمتها على حساب .

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية عن المفترض المالي المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

ط - قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تكون النقدية وما في حكمها من أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق.

ي- الاضمحلال في قيم الأصول غير المالية

يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد قيمة مؤشرات عن انخفاض قيمة تلك الأصول.

وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للوحدة الإنتاجية التي يتبعها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم تحديد القيمة الاستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفتها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تغيرات السوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الاستردادية للأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقائمة الدخل.

إذا ما انخفضت خسارة الاضمحلال في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على ألا تتعدي صافي القيمة الدفترية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الاعتراف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كربح.

الاضمحلال في قيم الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية يتم تدبير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية. تض محل قيمة الأصل المالي ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وكان لهذا الحدث أو هذه الأحداث أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة تمثل خسائر الاضمحلال في الفرق بين القيمة الدفترية لـ تلك الأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي مباشرة بخسائر الاضمحلال باستثناء حسابات العملاء والتي يتم تخفيض قيمتها باستخدام حساب مستقل للانخفاض في قيمتها، ويتم إعدام الديون التي يتأنّد عدم تحصيلها بالخصم على ذلك الحساب على أن يعلى بقيمة المتخلصات من ديون سابق إدامها، ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه. ويتم إثبات التسوية العكسية في الأرباح أو الخسائر.

ك- توزيعات الأرباح على المساهمين والعاملين

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

ل- حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠% مما يقرر توزيعه نقداً على مساهمي الشركة كحصة للعاملين في الأرباح وبما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين مرتبطة بتوزيع أرباح على المساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة للقوائم المالية على الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٤- الموردين

تظهر أرصدة الموردين بالقيمة العادلة دون تحويل أي فائدة على تلك الأرصدة.

٥- المخصصات

يتم دراسة المخصصات وإعادة النظر فيها في تاريخ إعداد كل ميزانية لعكس أفضل تقدير، ويتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ الالتزام حالى (قانونى أو حكوى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يتربّط على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحظوظ بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضى الفترة.

٦- الصرائب

يتم تحويل قائمة الدخل للشركة والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة حيث أنه يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية العام.

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية ل تلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن ويستخدم أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها فى الفترة التى سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصرف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود ثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ إعداد مركز الفترة المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

٧- الاحتياطي القانوني

طبقاً لقانون وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥% من صافي الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانونى حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٥% من رأس المال ، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

٨- ربحية (خسارة) السهم

يتم الافصاح عن النصيب الأساسي للسهم فى الأرباح أو الخسائر، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

٩- الاعتراف بالأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالمركز المالى بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

١٠- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (إن وجدت) التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويتم الافصاح عن تلك الشروط إذا ما اختلفت عن أسس التعامل مع الغير.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن آخر المالي المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٢١

ر- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها الأدوات المالية

الأداة المالية تتمثل في أي عقد يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كالالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقديات المنشأة، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالى بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر التزام على الشركة كمصروف أو ربح. وتقع المقاصة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانوني والنية في تسوية هذه الأدوات المالية إما بالصافي أو بتحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تتمثل الأصول والالتزامات المالية في النقية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديرًا معقولًا للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، تتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متعددة، و تتضمن تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وبهدف برنامج إدارة المخاطر المتبع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسي لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

النقية وما في حكمها

تشمل النقية وما في حكمها النقية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقية محددة.

العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وتثبت بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها الاضمحل المكون في القيمة للمديونيات التي من غير المتوقع تحصيلها.

الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائد وتثبت بالقيمة الإسمية.

ش- الالتزامات المالية وحقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تبويب الالتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا ويتم تبويب الأدوات المالية كالالتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أداة مالية أخرى بشروط قد تكون في غير صالحها.

ت- الاستبعاد من الدفاتر للأصول والالتزامات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محظوظة بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ يتم الاعتراف بالأصل المالي في حدود التدخل الدائم للمنشأة في ذلك الأصل أو ما قد تطالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والنافع المرتبط بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدقائق المنشأة ويعترف بالالتزام مالي على المنشأة يمثل المبالغ التي قامت باستلامها.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الالتزام في ضوء الشروط الواردة في العقود المحددة.

ث- الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل.

وعندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم.

ويعترف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أي منافع اقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف بها كأصل في قائمة المركز المالى.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

خ- صندوق ضمان التسويات

يمثل رصيد صندوق ضمان التسويات لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي تطبيقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٤، ويتم إجراء تسوية للرصيد كل فترة طبقاً للخطاب الذي يرد من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بعد حساب معدل المخاطر.

ذ- مصر للمقاصة

وهو يمثل رصيد حساب الشركة لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي للعمليات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية حيث أن رصيد مصر للمقاصة (عمليات البيع) يتم إثباته ضمن الأصول المتداولة أما رصيد مصر للمقاصة (عمليات الشراء) فيتم إثباته ضمن الالتزامات المتداولة.

ذ- سياسات وأهداف وأساليب إدارة رأس المال

تهدف إدارة الشركة من خلال إدارة رأس مالها في تحقيق كل من هدفي السيولة والربحية بحيث يتم سداد التزامات الشركة في مواعيدها وإستثمار أموال الشركة في التشغيل وبعض الأوعية الاستثمارية التي تحقق أعلى عائد ممكن على الأموال المستثمرة، كما تنطوي بعض أرصدة العملاء المدينة و ذلك طبقاً لقواعد الملاحة المالية التي تلتزم بها الشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتهديلاً لها
إيضاحات المتممة لقواعد المالية عن القرن المالي المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٢١

٣- نقدية وما في حكمها

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤,٩٤٩	٩٢,١٤٢	نقدية بالصندوق
<u>١٦٠,٤٠٦</u>	<u>٧١,٦٨٨</u>	نقدية بالبنوك
<u>١٦٥,٣٥٥</u>	<u>١٦٣,٨٣١</u>	الاجمالي

٤- العملاء وأوراق القبض

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٦,٩٧٩,٦١٩	٧,٨٥٨,٢٦٣	العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	أوراق القبض
<u>(٣٥٥,٠٠٠)</u>	<u>(٣٥٥,٠٠٠)</u>	الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض
<u>٦,٦٧٤,٦١٩</u>	<u>٧,٥٥٣,٢٦٣</u>	الاجمالي

٥- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٠,٥٧٩	٥٠,٥٧٩	ايرادات مستحقة
٠	٦,٩٠٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٤,٧٥٠	٢٤,٧٥٠	تأمينات لدى الغير
٤٧,٢٩٦	٤٨,٠٧٩	ضرائب خصم من المبيع
٢٨٢	-	موردين دفعات مقدمة
٥	-	شركة TE DATA
<u>١٢٢,٩١٢</u>	<u>١٣٠,٣١٣</u>	الاجمالي

شركة المؤشر للمعلومات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتهبتهما
إلاضاحات المتقدمة للقواعد المالية عن الضرر المالية المترتبة في ٣١ مارس ٢٠٢١**

٦- الأصول الثابتة

الإجمالي	تجهيزات إنترنت ISP	أجهزة كمبيوتر	أثاث ولوازم	جهاز المحمول و السنتر	أجهزة كهربائية	الأجهزة والمعدات
٨٧٧,٥٢٨	٥٣,٣٨٠	٦٠,٥٩٦	١٠٦,٥٩٦	١٠٦,٥٩٦	١٥٨,٣١٤	٤٤١,٢٠٧
٧٠,٦٧٠,٥	٣٣,٦٠١	٦٣,٣٩٧	١٠٦,٢١٧	٩٦,٥٠٨	٩٦,٥٠٨	٤٠,٩٨٢
٩,٨١٥	٩٨٩	٢٣٢	٣١	١,٥٤٥	٧,٠١٨	
٧١٦,٥٢٠	٣٤,٥٩٠	٦٣,٦٢٩	١٠٦,٤٤٨	٩٨,٠٥٣	٤١,٤٤٤	٤٠,٠٠٠
١٦١,٠٠٨	١٨,٧٩٠	٤٤,٣٤٤	٤٤,٣٤٤	٦٠,٢٦١	٧٧,٢٠٧	٢٠,٢١٢
١٧٠,٨٢٣	١٩,٧٧٩	٣٧٥	٤,٦٣٨	٦١,٨٠٦	٨٤,٢٢٥	٢٠,٢٠٠

٦ ب- الأصول غير المملوسة

الإجمالي	سوقت وبر	رخصة انترنٽ	البرامج الثانمة	الإضافات
١٢,٨٠٢,٧٨٦	١٤١,١	٢,٠٨٠,٠٠٠	٩,٩٤٣	٤٠,٢٠٢
١٢,٨٠٨,٨٨١	١	٢,٠٨٠,٨٤٣	٩,٩٨٤	٣١,٢٠٢
٥,٥٩١,١٨٦	١	٢,٠٨٠,٨٤٢	٢,٧٩٩,٩٩٩	٢,٧٧٣,٥٤٥
٣٦,٥٥٥				٣٦,٥٥٥
٥,٩٥٢,٢٤١	١	٢,٧٩٩,٩٩٩	٣,١٣٤,١٠٠	٢٠,٢٠٢
٦,٨٥٥,٥٤٥	١	١	٦,٨٥٥,٥٤٥	٣٤,٥٠٩٨
٧,٢١١,١٠٠	١	١	٧,٢١١,١٠٠	

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتهديلاً لها
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٧- مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٥٦٢,٣٣٩	١,٥٦٢,٣٣٩
<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>	<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>

برنامـج المؤـشر
الاجمـالي

٨- رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص بـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية فقط سبعون مليون جنيه مصرى لا غير
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيهها فقط تسعة مليون وتسعمائة واربعة وعشرون الف وثمانية وعشرون جنيهها مصرى لا غير موزعة كالتالى :-

<u>نسبة الاسهم المملوكة</u>	<u>عدد الاسهم</u>	<u>اسم المساهم</u>
١٥,٤٩%	٤٠٥ ٠٠٠	أ / محمد علي فرج باز
٠,٢٢%	٢٢ ٢٧٠	أ / سارة محمد جمال الدين ثابت
٠,٢٢٠%	٢٥ ٢٧٠	أ / محمود علي فرج باز
٨٤,٠٧٪	٩ ٤٧١ ٤٨٨	مساهمون آخرون
<u>١٠٠</u>	<u>٩,٩٢٤,٠٢٨</u>	الاجمالي

٩- التزامات ضريبية مؤجلة :

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
		<u>جنيه مصرى</u>
٣٥,٠٨١	٢٦,٥٤٩	رصيد آخر المده
(٦١,٦٣٠)	٠	رصيد أول المده
<u>(٢٦,٥٤٩)</u>	<u>٢٦,٥٤٩</u>	التزامات (أصول) ضريبية مؤجلة عن الفترة / العام

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيصالات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١٠- الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٩,٣٥٣	١٩٢,٧١٦	مصاروفات مستحقة (*)
٣,٥٩٦	٣,٥٩٦	أرمس
٢,٢٥١	١٦,٢٨٢	ضريبة القيمة المضافة
٣٢,٦٥٧	٣٢,٦٥٧	ضرائب كسب العمل
١٥,٦٦٩	١١,٨٣٧	خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة
١٥,٩٦٢	١٩,٥٦٢	تأمينات اجتماعية
٦,٧٥٩	٦,٣٥١	شركة مصر لنشر المعلومات
٣٦,٠٥١	٣٦,٠٥١	ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩
١٩,٦٨٢	١٩,٦٨٢	المساهمة التكافلية
	١٩٩,٦٠٠	إيرادات مقدمة
٢٣٤,٧٨٩	٢٣٤,٧٨٩	ضرائب الدخل ٢٠٢٠
٥٤٦,٧٦٩	٧٧٣,١٢٣	الاجمالى

المصاروفات المستحقة (*)

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧,٥٠٠	٢٧,٥٠٠	اتعاب مهنية
١٥١,٨٥٣	١٦٥,٢١٦	مرتبات
١٧٩,٣٥٣	١٩٢,٧١٦	الاجمالى

١١- موردين وأوراق دفع:

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ مارس ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣١٠,١٠٨	٢٩٧,٢٩٠	موردين
٣٧٨,٥١٠	٣٧٨,٥١٠	أوراق دفع
٦٨٨,٦١٨	٦٧٥,٨٠٠	الاجمالى

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١٢ - جاري المساهمين:

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>٧,٤٥٧,٦٠٤</u>	<u>٧,٤٥٧,٦٠٤</u>	جارى على فرج باز
<u>٧,٤٥٧,٦٠٤</u>	<u>٧,٤٥٧,٦٠٤</u>	

يتمثل الرصيد البالغ قدرة ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧١٣٧٦٠٣ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٩ في المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد علي فرج باز) لسداد بعض الالتزامات التي تخص الشركة

١٣ - مصروفات ادارية وعمومية

<u>٢٠٢٠ مارس ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩٣,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	أجور ومرتبات
٧٠,٣٤٦	٧٧,٢٠٢	رسوم واتراكات
٣,٦٠٠	٣,٦٠٠	التأمينات الاجتماعية
٦,٨٧٥	٥٠٠	اتعاب مهنية
٨١,٨٦٤	٨٩,٦٢٥	إيجارات
٤,٧٦٢	١٧,٨٤٩	كهرباء و تليفون
٢١,٧٧٣	٤٥,٨٨٧	مصروفات متعددة
٢٨,٢٥٨	٦٠,٩٦٥	سفر و انتقالات
٤,٦٧٠	٥,١٢٠	بوفية و ضيافة
١,٨٨٦	١,٦١١	مصروفات بنكية
٢٠٠		شحن و بريد
<u>٣١٧,٢٣٤</u>	<u>٤٢٧,٣٥٩</u>	الاجمالي

١٤ - نصيب السهم في صافي الربح (الخسارة)

<u>٢٠٢٠ مارس ٣١</u>	<u>٢٠٢١ مارس ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٣,٣١٥	٣٠٠,٦١٥	صافي ربح (خسارة) الفترة
<u>٩,٩٢٤,٠٢٨</u>	<u>١٥,٠٠٠</u>	عدد الاسهم القائمة خلال الفترة
<u>٠,٠٠٥</u>	<u>٢٠,٠٤</u>	نصيب السهم في صافي الربح (الخسارة)

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
الفرع

١٥-الموقف الضريبي

أ - ضرائب أرباح شركات الأموال

تقوم الشركة بتقدير الاقرارات في المواعيد القانونية وتقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية .
لم يتم فحص الشركة بعد

ب - ضريبة الأجور والمرتبات

لم يتم الفحص

ج - ضريبة القيمة المضافة

تقوم الشركة بتقييم اقرارات القيمة المضافة في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة
لم يتم فحص الشركة .

١٦- آراء مخاطر الأدوات المالية

إن أنشطة الشركة تجعلها عرضه لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منها تلك المرتبطة على تغير أسعار السوق أو التغير في أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة. ويهدف أسلوب الشركة لإدارة المخاطر بشكل عام إلى تقليل الآثار العكسية على الأداء المالي للشركة.

عناصر المخاطر المالية

أ- خطر التقلبات في أسعار الصرف

يؤثر هذا الخطر على كافة مدفوعات الشركة ومقبوضاتها بالعملات الأجنبية وكذلك في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية. وتقوم الشركة باستخدام الجنيه المصري كعملة تعامل وعملة عرض.

ب- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة بعض العملاء على سداد ما عليهم من ديون وتقوم الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملاء وتكوين مخصص الدين المشكوك في تحصيلها ل مقابلة أي مخاطر قد تنشأ نتيجة عدم التحصيل.

ج- خطر السيولة

يؤثر هذا الخطر على رأس المال وتتضمن إدارة مخاطر السيولة الإحتفاظ بأرصدة نقدية كافية وتوفير موارد تمويل للشركة.

١٧-المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط المعاملة السائدة في المعاملات الحرة وخلال السنة لا يوجد معاملات مع اطراف ذات علاقة .

١٨-الالتزامات العرضية والمسؤوليات الإحتمالية

لا توجد أية إلتزامات عرضية أو مسؤوليات إحتمالية.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١٩-أحداث هامة خلال الفترة المالية

- في بداية عام ٢٠٢٠ حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩)، وتتشيّه في كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين والتي تعد من أقوى إقتصاديات العالم، حيث تعد الصين المنتج والمصدر الرئيسي لأغلب دول العالم، تسبب في إضطرابات لأنشطة الاقتصاد والأعمال، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجاري بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحري أو البري أو الجوي.
- إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالي إيقاف أغلب أنواع التبادل التجاري مما قد يترتب عليه توقف في بعض الأنشطة لبعض المنشآت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذي ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة في مصر والعالم مما أضر بكلفة الاستثمارات واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدي إلى إعادة النظر في فرض الاستمرارية في المدى القصير.
- إن الإدارة والمسؤولين عن الحكومة سيستمرون في مراقبة الوضع محلياً وعالمياً لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفي حال حدوث أي تغيرات جوهيرية في الظروف الحالية سيتم تقديم إصلاحات إضافية أو تعديلات في قوائم المالية لفترات المالية اللاحقة خلال العام المالي ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا "مراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى" والمشكّلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادره بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على قوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على قوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك نظراً للظروف الحالية التي تم بها البلاد جراء تشيّه فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. يرجع للإيضاح رقم ٢ (١).
- بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العامة غير العادية على مد أجل الشركة لمدة سنة تبدأ من ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠ (تاريخ انتهاء المدة السابقة)، وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية، (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء، (٤٩) عقود التأجير للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب

المدير المالي